مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية P-ISSN: 2710-8848

الاستفادة من التكنولوجيا المالية لتحقيق الاستقرار المالي في العالم العربي: تحليل للو اقع واستشراف للمستقبل

Utilizing Financial Technology to Achieve Financial Stability in the Arab World: An Analysis of the Current Reality and Future Prospects

عايدة فراحات[1] *، بن يوسف خلف الله[2]

[1] المركز الجامعي الشريف بوشوشة بأفلو (الجزائر)

[2] المركز الجامعي الشريف بوشوشة بأفلو (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2025/03/21؛ ؛ تاريخ القبول: 2025/04/08

* a-frahat@cu-aflou.edu.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف المفاهيم والنظريات الأساسية في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech) والاستقرار المالي، مع تحليل واقع ومستقبل تطبيقاتها في العالم العربي. توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية تتجه بشكل متزايد نحو تبني التكنولوجيا المالية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي من خلال خفض التكاليف التشغيلية، تسهيل عمليات الدفع، وتحسين إتاحة الخدمات المالية. ومع ذلك، فإن الاعتماد على هذه التكنولوجيا قد يعرض النظام المالي لمخاطر مثل التهديدات الإلكترونية ومخاطر الطرف الثالث، مما يتطلب إدارة فعالة لضمان استمرارية الاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية، استقرار مالي، تطورات تكنولوجية، ابتكارات مالية،عالم عربي.

تصنيف JEL : O33؛ G28؛ O31؛ G20؛ O53.

Abstract:

This study aims to explore the fundamental concepts and theories in the field of financial technology (FinTech) and financial stability, while analyzing the current state of its applications in the Arab world. The study found that Arab countries are increasingly adopting financial technology, which contributes to enhancing financial stability by reducing operational costs, facilitating payment processes, and improving access to financial services. However, reliance on this technology may expose the financial system to risks such as cyber threats and third-party risks, necessitating effective management to ensure the continuity of financial stability.

Keywords: financial technology, financial stability, technological developments, financial innovations, Arab world.

Jel Classification Codes : O33, G28, O31, G20, O53.

I- تمهيد :

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، برزت التكنولوجيا المالية (Fintech) كعامل محوري في إعادة تشكيل القطاع المالي، حيث أحدثت تحولاً جذرياً في آليات تقديم الخدمات المالية واستهلاكها. من خلال توظيف الابتكارات التكنولوجية المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، وسلسلة الكتل (Blockchain)، وتحليلات البيانات الضخمة، والتقنيات المتنقلة، تمكنت التكنولوجيا المالية من تقديم حلول مبتكرة وفعّالة من حيث التكلفة، تلبي الاحتياجات المتزايدة للعملاء في ظل عصر التحول الرقمي. ومع ذلك، فإن هذا التقدم التكنولوجي المتسارع يفرض تحديات جديدة على صعيد الاستقرار المالي، مما يستلزم تحليلاً متعمقاً لتأثيرات هذه التقنيات على البنية التحتية للنظام المالي بشكل عام.

يشير الاستقرار المالي إلى قدرة النظام المالي على امتصاص الصدمات والتقلبات دون إعاقة أداء وظائفه الأساسية، مما يضمن استمرارية تدفق الائتمان والاستثمار والخدمات المالية الأخرى. ومع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في القطاع المالي، أصبح من الضروري تقييم تأثير هذه التقنيات على مخاطر الاستقرار المالي، بما في ذلك المخاطر التشغيلية، والمخاطر السيبرانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان. فعلى سبيل المثال، بينما تسهم التكنولوجيا المالية في تعزيز كفاءة الخدمات المصرفية وزيادة الشمول المالي، فإنها قد تؤدي أيضاً إلى تفاقم التقلبات السوقية والمخاطر النظامية في حال عدم وجود أطر تنظيمية وإدارية فعّالة.

لذلك، أصبح من الضروري تطوير نظام بيئي داعم لهذا التحول، خاصة في العالم العربي، نظراً لدوره المحوري في تعزيز الاستقرار المالي، والذي بدوره يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام.

1. الإشكالية: بناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالي:

ما هو واقع ومستقبل الاستفادة من التكنولوجيا المالية لتحقيق الاستقرار المالي في العالم العربي؟

2. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في الدور المتزايد الذي تلعبه التكنولوجيا المالية كأداة فاعلة في تحقيق الاستقرار المالي، وذلك من خلال الابتكارات المتعددة التي قدمتها، والتي أسهمت في تحسين جودة الخدمات المالية وتسهيل وصولها إلى شريحة واسعة من المستفيدين؛

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في سعيها لاستكشاف طبيعة العلاقة بين التطورات التكنولوجية في القطاع المالي ومستويات الاستقرار المالي، مع التركيز على تحليل واقع ومستقبل هذه العلاقة في سياق العالم العربي.

3. أهداف الدراسة:

- الإحاطة الشاملة بالمفاهيم والنظريات الأساسية المرتبطة بمجال التكنولوجيا المالية وأثرها على الاستقرار المالي؛

- تحليل الواقع الحالي لتطبيقات التكنولوجيا المالية ومستويات الاستقرار المالي في العالم العربي؛

- استكشاف طبيعة العلاقة التفاعلية بين التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي، مع تقييم الفوائد المحتملة والمخاطر المرتبطة بها.

II - الأدبيات النظرية حول التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي:

1. مدخل إلى التكنولوجيا المالية:

1.1. مفهوم التكنولوجيا المالية:

1.1.1. تعريف التكنولوجيا المالية: لا يوجد تعريف موحد حتى الآن للتكنولوجيا المالية، إلا أن هناك محاولات من طرف بعض الهيئات والمنظمات المهتمة بالشأن المالي لتبني تعريف جامع وشامل للتكنولوجيا المالية نذكر منها:

- **تعريف مجلس الاستقرار المالي 2017:** " تُعرف التكنولوجيا المالية (FinTech) على أنها مجموعة من الابتكارات التكنولوجية التي تُطبق في قطاع الخدمات المالية، بهدف تطوير وتحسين آليات تقديم هذه الخدمات. تتمثل هذه الابتكارات في تصميم نماذج أعمال مبتكرة، تشمل منصات رقمية، تطبيقات ذكية، ومنتجات مالية متطورة، والتي تسهم بشكل جوهري في إعادة هيكلة الأسواق المالية والمؤسسات العاملة فيها. كما تؤثر هذه التحولات بشكل عميق على الكيفية التي يتم من خلالها تقديم الخدمات المالية" (قندوز و قعلول، 2020، صفحة 21).

- **تعريف تقرير التكنولوجيا المالية الصادر عن مختبر ومضة وشركة بيرفورت:** "تُعرف التكنولوجيا المالية (FinTech) بأنها مجموعة من المنتجات والخدمات المبتكرة التي تعتمد على التطبيقات التكنولوجية المتقدمة لتعزيز كفاءة الخدمات المالية التقليدية وتطويرها. تتميز هذه التكنولوجيا بقدرتها على تقديم حلول مالية سريعة وفعّالة من حيث التكلفة، فضلاً عن سهولة الوصول إليها واستخدامها " (كروش، 2020، صفحة 118).

من التعريفات السابقة يمكن تعريف التكنولوجيا المالية بأنها مجموعة من الابتكارات التكنولوجية التي يتم توظيفها في تقديم الخدمات المالية عبر نماذج أعمال حديثة، وتطبيقات رقمية متطورة، وعمليات مُحسَّنة، ومنتجات مالية مبتكرة. تهدف هذه الابتكارات إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية وتسهيل استخدامها من قبل شريحة واسعة من المستخدمين، بما في ذلك الأفراد والشركات على حد سواء.

2.1.1. أهمية التكنولوجيا المالية: تتمثل أهمية التكنولوجيا المالية في العديد من العناصر أهمها (بن علقمة؛ و سائحي، 2018، صفحة 93):

- تعزيز الشمول المالي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال توظيف الابتكارات التكنولوجية التي تُمكّن من تقديم الخدمات المالية لفئات غير متعاملة مع الجهاز المصرفي التقليدي (Unbanked)، مما يسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية ودعم التنويع الاقتصادي؛

- تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا لضمان الامتثال للأنظمة التنظيمية (Regulatory Compliance) وتعزيز آليات إدارة المخاطر (Risk Management)، مما يعزز من متانة النظام المالي ويقلل من التهديدات المحتملة؛

- تسهيل التجارة الخارجية وتحويلات المغتربين من خلال توفير آليات دفع عابرة للحدود تتميز بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة (Cost-Effective)، مما يدعم تدفقات رأس المال ويعزز التكامل الاقتصادي العالمي؛

- تحسين كفاءة العمليات الحكومية حيث يُسهم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في رفع كفاءة العمليات الحكومية، مما يتطلب تعزيز الإصلاحات التشريعية لمعالجة الفجوات في الأطر التنظيمية، بما في ذلك قواعد حماية المستهلك (Consumer Protection) والأمن المعلوماتي (Cybersecurity).

3.1.1. أهداف التكنولوجيا المالية: هناك جملة من الأهداف تسعى التكنولوجيا المالية إلى تحقيقها ، تتمثل في (أبوبكرعلي،هيوا و بهلين، 2022، صفحة 51):

- **خفض التكاليف:** تسعى التكنولوجيا المالية إلى تقليل التكاليف التشغيلية الحالية، مما يُتيح فرصًا أوسع للوصول إلى الخدمات المالية، وخاصةً للأفراد والشركات غير المخدومين من قبل الجهاز المصرفي التقليدي (Unbanked and Underbanked)، مما يعزز الشمول المالي.

- **تعزيز الخصوصية:** تُصمَّم خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية بناءً على تفضيلات العملاء واحتياجاتهم الفردية، مما يضمن توفير تجارب مخصصة (Customized Experiences) تلبي الاحتياجات المتنوعة لكل عميل على حدة.

- **زيادة السرعة:** تعتمد منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية بشكل رئيسي على التقنيات الحديثة لتبسيط الإجراءات وإتمام العمليات بكفاءة، مما يُسرع وتيرة تقديم الخدمات ويُحسّن تجربة المستخدم.

- **تجاوز الحدود الجغرافية:** تتميز منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية بقدرتها على تخطي الحواجز المكانية، حيث يمكن تقديم الخدمات للعملاء بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، مما يعزز الانتشار العالمي (Global Reach) للخدمات المالية.

- **تمكين المقارنة:** تسمح الخدمات المقدمة عبر التكنولوجيا المالية للعملاء بإجراء مقارنات شاملة بين مختلف الشركات والمؤسسات المالية والمصارف، سواء من حيث جودة الخدمة أو مستوى الأسعار، مما يعزز الشفافية ويسهل اتخاذ القرارات المالية المستنيرة.

4.1.1. أسباب استخدام التكنولوجيا المالية: هناك العديد من الأسباب والدافع التي تدفع وتشجع الكثيرين على استخدام التكنولوجيا المالية منها (طالم، 2022، صفحة 251، 252):

- **توفير خدمات مبتكرة:** تصميم خدمات مالية جديدة تلبي الاحتياجات المتطورة للعملاء، مع التركيز على خفض التكاليف التشغيلية (Operational Costs) وتقليل الوقت اللازم لإتمام العمليات (Time Efficiency)، مما يعزز تجربة المستخدم.

- **تعزيز خيارات الدفع:** توفير أنظمة دفع فورية (Instant Payment Systems) وتوسيع نطاق خيارات الدفع المتاحة، مما يوفر مرونة أكبر للعملاء في إدارة معاملاتهم المالية.

- **تسهيل الوصول إلى التمويل:** تمكين الأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) من الحصول على التمويل بسهولة أكبر من خلال آليات تمويل مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا المالية، مما يدعم ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي.

- **تسهيل المعاملات في الظروف الاستثنائية:** تمكين إجراء المعاملات المالية عن بُعد (Remote Transactions) بشكل سلس، خاصة في أوقات الأزمات أو الظروف غير العادية، مما يضمن استمرارية الخدمات المالية.

- **تعزيز النمو الشامل والكفاءة المالية:** تحقيق نمو اقتصادي شامل (Inclusive Growth) لجميع شرائح المجتمع، ورفع كفاءة القطاع المالي من خلال تعزيز إدارة المخاطر (Risk Management) والامتثال للأنظمة والقواعد التنظيمية (Regulatory Compliance)، مما يعزز استقرار النظام المالي.

2.1. خدمات التكنولوجيا المالية: تتمثل الخدمات التي تقدمها التكنولوجيا المالية فيما يلي (بوخاري، 2022، صفحة 110، 111):

1.2.1. خدمات الدفع (Payment Services): تُعد خدمات الدفع من أبرز الأنشطة المصرفية التي توفرها التكنولوجيا المالية (FinTech)، حيث تتميز بمرونتها وقدرتها على تلبية احتياجات العملاء عبر مجموعة متنوعة من وسائل الدفع، بما في ذلك الدفع عبر الهاتف المحمول (Mobile Payments)، التحويلات المالية الدولية منخفضة التكلفة (Low-Cost International Remittances)، إدارة تدفقات الدفع للتجارة الإلكترونية (E-Commerce Payment Flows)، وتسهيل عمليات الدفع عبر الإنترنت (Online Payment Facilitation).

2.2.1. الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد (Retail Banking Services): تشمل الخدمات المصرفية الرقمية البسيطة التي تُقدم للأفراد عبر منصات إلكترونية دون الحاجة إلى وجود مادي للفروع، مما يقلل التكاليف التشغيلية. تتضمن هذه الخدمات حلولًا لإدارة الميزانية (Budget Management Tools) وأدوات متقدمة للإدارة المالية الشخصية (Personal Financial Management Tools).

3.2.1. الاستثمار والتمويل (Investment and Financing): تعمل التكنولوجيا المالية على جذب مدخرات الأفراد من خلال تقديم عروض مالية مبسطة، وتوفير منصات التمويل الجماعي (Crowdfunding Platforms) للشركات الناشئة، بالإضافة إلى تقديم استشارات مالية عبر الإنترنت (Online Financial Advisory) تساعد الأفراد في إدارة مدخراتهم، وتحليل المخاطر (Risk Analysis)، وتقديم توصيات استثمارية مخصصة (Personalized Investment Recommendations).

4.2.1. الخدمات المقدمة للبنوك بناءً على البيانات الضخمة (Big Data-Based Services for Banks): تقدم التكنولوجيا المالية حلولًا متقدمة للقطاع المصرفي تعتمد على جمع وتحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics)، بما في ذلك تعزيز الأمن السيبراني (Cybersecurity) من خلال الكشف المبكر عن الاحتيال (Fraud Detection)، وتحديد المواقع الجغرافية للأجهزة (Geolocation Tracking)، وتشفير البيانات الحساسة (Data Encryption). كما توفر أدوات لتحليل المخاطر (Risk Assessment Tools) واتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المحافظ المالية (Portfolio Management) وإعداد التقارير التنظيمية (Regulatory Reporting).

5.2.1. الخدمات الموجهة للبنوك والشركات (Services for Banks and Corporations): تقدم التكنولوجيا المالية حلولًا مبتكرة لتحسين إدارة الأعمال، بما في ذلك تقنيات مثل البلوك تشين (Blockchain) للبنوك، وبرامج معالجة المعلومات (Information Processing Systems) للشركات، بالإضافة إلى أدوات التحكم في أنظمة المعلومات (Information Systems Control) وإدارة المخاطر (Risk Management) لتعزيز الكفاءة التشغيلية.

3.1. قطاعات التكنولوجيا المالية: تساهم التكنولوجيا المالية في عدة قطاعات أهمها (بنية و عيلوش، 2018، صفحة 40):

1.3.1. قطاع المدفوعات (Payments Sector): يُعد هذا القطاع الأكثر تطورًا في مجال التكنولوجيا المالية، حيث تقدم الشركات الناشئة (Startups) مجموعة متنوعة من الخدمات، بما في ذلك دفع الفواتير الإلكترونية (Bill Payments)، وحلول الدفع عبر الإنترنت (Online Payment Solutions) والأجهزة المحمولة (Mobile Payment Platforms)، بالإضافة إلى المحافظ الإلكترونية (Digital Wallets) التي تسهل إدارة المعاملات المالية بشكل آمن وفعال.

2.3.1. قطاع التمويل الشخصي (Personal Finance Sector): يركز هذا القطاع على توفير أدوات تقنية تُمكّن المستخدمين من تتبع إنفاقهم (Expense Tracking)، وادخارهم (Savings Management)، وإدارة الائتمان (Credit Management)، والالتزامات الضريبية (Tax Obligations) من خلال منصات تعتمد على تحليل بيانات العملاء (Customer Data Analytics) لتقديم رؤى مالية شخصية.

3.3.1. قطاع الإقراض (Lending Sector): يشمل هذا القطاع الشركات التكنولوجية المالية التي تقدم خدمات متنوعة مثل التمويل الجماعي (Crowdfunding)، وإعادة تدوير الأموال (Fund Recycling)، والإقراض المباشر (Direct Lending)، بالإضافة إلى منصات مقارنة القروض (Loan Comparison Platforms) التي تسمح للمستخدمين بمقارنة شروط القروض وأسعار الفائدة بشكل شفاف وفعال.

4.1. معوقات التكنولوجيا المالية: لا تزال هناك معوقات كبيرة هيكلية ومؤسسية تواجه نمو التكنولوجيا المالية وهي تتمثل فيما يلي (بنية؛ و بنية، 2020، صفحة 5، 6):

1.4.1. ضعف بيئة الأعمال بشكل عام: لا تزال القيود المفروضة على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق المحلية (Market Entry Barriers) تحد من قدرة شركات التكنولوجيا المالية العالمية الراسخة (Established Global FinTech Companies) على التوسع في هذه الأسواق، مما يعيق تنافسيتها ونموها.

2.4.1. ندرة حصص الملكية الخاصة ورأس المال المخاطر: يعتمد نمو قطاع التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة بشكل كبير على تمويل حصص الملكية الخاصة (Private Equity) ورأس المال المخاطر (Venture Capital)، إلا أن توفر هذه المصادر التمويلية لا يزال محدودًا في العديد من الأسواق الناشئة، مما يؤثر سلبًا على نمو القطاع.

3.4.1. عدم اليقين القانوني والفجوات التنظيمية: يُعد عدم وضوح الأطر القانونية (Legal Uncertainty) والفجوات التنظيمية (Regulatory Gaps) من العوائق الرئيسية التي تعيق نمو قطاع التكنولوجيا المالية. على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير أطر تنظيمية للخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services) وإصدار النقود الإلكترونية (E-Money Issuance)، إلا أن التقدم في وضع قواعد تنظيمية شاملة لا يزال محدودًا. على سبيل المثال، لا توجد قواعد تنظيمية كافية للنقود الإلكترونية المحمولة (Mobile Money) في معظم البلدان، كما تفتقر العديد من الدول إلى أطر حماية المستهلك (Consumer Protection Frameworks) وقوانين خصوصية البيانات (Data Privacy Laws). بالإضافة إلى ذلك، يشكل رأس المال التنظيمي الكبير (High Regulatory Capital) المطلوب من البنوك التقليدية عقبة أمام دخول الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية.

4.4.1. تحديات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: على الرغم من الارتفاع الكبير في معدلات انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT Penetration Rates) في السنوات الأخيرة، إلا أن جودة خدمات الإنترنت والهواتف المحمولة (Mobile and Internet Service Quality) وأسعارها المرتفعة لا تزال تشكل عوائق رئيسية أمام اعتماد التكنولوجيا المالية.

ففي العديد من البلدان، لا يزال معدل انتشار الإنترنت (Internet Penetration Rate) منخفضًا، كما أن خدمات الإنترنت عالية السرعة (High-Speed Internet) محدودة التوفّر وباهظة التكلفة.

5.4.1. محدودية الدعم المؤسسي: لا يزال الدعم المؤسسي الأوسع (Broader Institutional Support) محدودًا في العديد من البلدان. فقد قام عدد قليل جدًا من الدول بإنشاء حاضنات أعمال (Business Incubators) لدعم الشركات الناشئة، أو مختبرات تنظيمية (Regulatory Sandboxes) تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار الابتكارات في بيئة خاضعة للإشراف (Supervised Environment)، مما يعيق تطوير ونمو هذا القطاع.

5.1. فرص وتحديات التكنولوجيا المالية:

1.5.1. فرص التكنولوجيا المالية: ، استخدام التكنولوجيا الحديثة يوفر العديد من الفرص تتمثل فيما يلي (علي حسين؛، عبد الحسين، و أبو كسارة، 2020، صفحة 51):

- **فرص التكنولوجيا المالية وفوائدها للعملاء:** توفر التكنولوجيا المالية (FinTech) مجموعة واسعة من الفرص التي يمكن للعملاء الاستفادة منها، بما في ذلك تعزيز الكفاءة التشغيلية من خلال توفير الوقت والجهد، وضمان دقة العمليات المالية، وخفض التكاليف التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تتيح هذه التكنولوجيا سهولة الوصول إلى الخدمات المالية على مدار الساعة، وتوسع نطاق انتشارها جغرافيًا عبر منصات متعددة. كما تعمل على تعزيز أمن وسرية البيانات المالية، مما يضمن حماية معلومات الأطراف المختلفة بشكل فعّال.

- **تطوير آليات الرقابة المصرفية ومراجعة نظم المعلومات:** يتطلب التطور التكنولوجي في القطاع المصرفي تطويرًا مستمرًا لأساليب الرقابة الداخلية، بما في ذلك مراجعة شاملة لعمليات معالجة البيانات ضمن نظام المعلومات الإلكتروني. يشمل ذلك تحليل مكونات النظام الرئيسية، مثل العاملين البشريين، والأجهزة التقنية، والبرمجيات، وقواعد البيانات، لضمان كفاءتها وسلامتها التشغيلية، بما يتوافق مع المعايير الأمنية والتنظيمية المطلوبة.

- **تعزيز السرعة والدقة في الإنجاز وتحسين التدفقات النقدية:** تسهم التكنولوجيا المالية في تحقيق سرعة عالية في إنجاز العمليات المالية، مما يعزز من كفاءة التدفقات النقدية وموثوقيتها. كما تسهم في تسريع دوران النقد ضمن بيئة عمل تعتمد بشكل أساسي على السرعة والدقة، مما يعزز من فعالية الإدارة المالية ويقلل من الفاقد الزمني والمالي.

- **اعتماد النظم المتطورة وتقليل الأعمال الورقية:** يعتمد القطاع المصرفي بشكل متزايد على النظم التكنولوجية المتطورة لتقليل الاعتماد على العمليات الورقية التقليدية، مثل النماذج الورقية والشيكات المادية. يتم ذلك من خلال تحويل المعاملات إلى منصات رقمية، مما يعزز من كفاءة العمليات ويقلل من التكاليف التشغيلية المرتبطة بالأعمال الورقية، فضلًا عن تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تقليل استخدام الورق.

2.5.1. تحديات التكنولوجيا المالية: تواجه التكنولوجيا المالية (FinTech) عدة تحديات جوهرية تتفاوت باختلاف طبيعة المخاطر الناجمة عن تطبيقاتها، والتي قد تؤثر بشكل مباشر على الأهداف الأساسية لأي نظام مالي، بما في ذلك ضمان الاستقرار المالي، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وحماية حقوق المستهلكين الماليين. وفي هذا الصدد، فإن أبرز هذه التحديات تتمثل في الآتي (عبد الرضا، 2020، صفحة 129، 130):

- **تحدي التوحيد التنظيمي:** يُعد إنشاء بيئة تنظيمية موحدة وشاملة أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التكنولوجيا المالية. هذه البيئة يجب أن تضم كلاً من المؤسسات المصرفية التقليدية ومقدمي الخدمات المالية غير المصرفية، مع ضمان وجود إطار تشريعي ورقابي مناسب. فمع إدخال التقنيات الرقمية في القطاع المالي، أصبحت عملية المطابقة غير المباشرة بين المقترضين والمقرضين أكثر تعقيدًا، حيث أن عملية التمويل لا تقتصر على البساطة التي قد تبدو عليها. وبالتالي، يتوجب على الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية الالتزام بالمعايير والضوابط التنظيمية التي تفرضها الجهات التشريعية والرقابية، مما يزيد من تعقيد عملياتها التشغيلية.

- **تحدي التكلفة والإنتاجية:** تُعتبر التكنولوجيا المالية فرصة لخفض التكاليف الهامشية وزيادة الكفاءة الإنتاجية، إلا أنها تنطوي أيضًا على تراكم كبير للأصول غير الملموسة التي يصعب تقييمها في أسواق رأس المال. هذا الأمر يؤدي إلى غموض في تقييم الأداء المالي للشركات العاملة في هذا القطاع، ويخلق تحديات تتعلق بخصوصية البيانات والامتثال للأنظمة والقوانين النافذة. بالإضافة إلى ذلك، أدى انتشار الإنترنت إلى توحيد الأسواق المالية وتنوع الأنشطة الاقتصادية المشاركة فيها، مما يثير تساؤلات حول آليات التنسيق المالي على المستويين الوطني والدولي، خاصة في ظل الاختلافات التشريعية والتنظيمية بين الدول.

هذه التحديات تتطلب تبني استراتيجيات متكاملة تعزز الشفافية، وتضمن الحوكمة الرشيدة، وتدعم الابتكار مع الحفاظ على استقرار النظام المالي وحماية مصالح جميع الأطراف المعنية.

2. مفاهيم عامة حول الاستقرار المالي:

1.2. تعريف الاستقرار المالي: لقد تعدد تعريف ومفهوم الاستقرار المالي نذكر منها ما يلي:

- **تعريف البنك المركزي الأوروبي**: يعرّف البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي على أنه: "حالة يتمكن فيها النظام المالي، الذي يشمل الوسطاء الماليين والأسواق المالية والبنية التحتية للسوق، من امتصاص الصدمات الاقتصادية والتكيف مع الاختلالات المالية، مما يقلل من احتمالية حدوث عوائق تعيق عملية الوساطة المالية ويحدّ بشكل كبير من تخصيص المدخرات نحو الفرص الاستثمارية ذات العائد المجدي" (بن عيني؛، 2022، صفحة 194).

- **ويعرف الاستقرار المالي بأنه:** "قدرة النظام المالي على توفير كفؤ لفرص الادخار والاستثمار ويعتمد على قاعدة متينة وخال من الاختلالات الكبيرة" (صغير، 2021، صفحة 75).

بناءً على التعريفات السابقة، يمكن صياغة تعريف شامل للاستقرار المالي على النحو التالي: الاستقرار المالي يُعرف بأنه الحالة التي يتم فيها تحقيق التوازن والثبات في جميع مكونات القطاع المالي، بما في ذلك المؤسسات المالية، والأسواق النقدية والمالية، والبنية التحتية المالية. كما يشير إلى مدى قوة ومتانة النظام المالي ككل، وقدرته على الحفاظ على أداء مستقر وفعّال في ظل الظروف الاقتصادية العادية، فضلاً عن مرونته في مواجهة الصدمات والأزمات المالية دون انهيار أو اضطرابات جوهرية. يُعد الاستقرار المالي عنصرًا أساسيًا لضمان استمرارية النمو الاقتصادي وحماية المصالح العامة.

2.2. أهمية الاستقرار المالي: تكمن أهمية الاستقرار المالي فيما يلي (رحال، 2020-2021، صفحة 24،23):

- **التخفيف من حدة المخاطر والاضطرابات المالية:** يُعد التخفيف من حدة المخاطر والاضطرابات المالية عنصرًا أساسيًا في تعزيز متانة النظم المالية، حيث يتطلب ذلك تبني استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر وتطبيق سياسات مالية ونقدية رشيدة تهدف إلى الحد من التقلبات المالية غير المتوقعة.

- **تأثير غياب الاستقرار المالي على النمو الاقتصادي:** يُلاحظ أن غياب الاستقرار المالي يُضعف القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وتدهور مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، مما يعيق عملية التنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والطويل.

- **الآثار السلبية لعدم الاستقرار المالي:** يتسبب عدم الاستقرار المالي في تفاقم الأزمات المالية، مما يخلِّف آثارًا سلبية متعددة الأبعاد تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتشمل هذه الآثار انخفاض مستويات التوظيف، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدلات الفقر، بالإضافة إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

3.2. أهداف الاستقرار المالي: من بين أهم أهداف الاستقرار المالي ما يلي (رحال، 2020-2021، صفحة 25):

- **تعزيز كفاءة القطاع المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام:** يتمثل الهدف في الوصول إلى قطاع مالي فعال يدعم تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة، مع ضمان توافق مؤشرات أداء القطاع المالي مع المؤشرات الاقتصادية الكلية. يتطلب ذلك ضمان كفاءة أسواق المال، والالتزام بالقواعد الاحترازية في التعامل مع المؤسسات المالية، وتعزيز آليات الرقابة الفعالة لضمان سلامة واستقرار هذه المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير بنية تحتية مالية متطورة وموثوقة تعزز ثقة المتعاملين وتدعم استقرار النظام المالي.

- **تمكين صانعي السياسات من تحديد المخاطر المالية مبكرًا:** يجب تمكين صانعي السياسات ومتخذي القرارات المالية من تحديد نقاط الضعف المحتملة في النظام المالي في مراحل مبكرة، وذلك لتجنب حدوث فقاعات مالية قد تؤدي إلى تصحيح حاد في أسعار الأصول، سواء كانت عينية أو مالية. يتطلب ذلك تعزيز آليات الرصد والتحليل المبكر للمخاطر، بما في ذلك استخدام أدوات تحليلية متقدمة لمراقبة التطورات في الأسواق المالية وتقييم مدى استدامة الأسعار.

- **تعزيز السياسات الوقائية والعلاجية لضمان الاستقرار المالي:** ينبغي تشجيع اعتماد سياسات وقائية استباقية لتفادي حدوث عدم الاستقرار المالي، بالإضافة إلى سياسات علاجية فاعلة في حال حدوث اضطرابات. يجب تعزيز القدرة على استعادة الاستقرار المالي في حال فشل التدابير الوقائية، مع الحد من انتقال الآثار السلبية للصدمات بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي. يتطلب ذلك تطوير أطر سياساتية مرنة وقادرة على التكيف مع التحديات الناشئة، بما في ذلك تعزيز آليات إدارة الأزمات وضمان التنسيق بين الجهات المعنية لاحتواء الآثار السلبية للصدمات المالية.

4.2. مؤشرات قياس الاستقرار المالي: يُعتمد على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية لقياس مستوى الاستقرار المالي وتقييم مدى قدرة النظام المالي على مواجهة الأزمات والصدمات الاقتصادية المحتملة. تُعد هذه المؤشرات أدوات تحليلية تجميعية تُستخدم لتشخيص ومراقبة الوضع الصحي للمؤسسات المالية داخل دولة ما، وذلك من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في هيكل النظام المالي. وتهدف هذه المؤشرات إلى تعزيز متانة النظام المالي، والحد من احتمالية تعرضه للفشل أو الانهيار. وفي هذا الإطار، يمكن تصنيف هذه المؤشرات إلى ثلاث فئات رئيسية وفقًا لما يلي (صغير، 2021، صفحة 77):

1.4.2. مؤشر التطور المالي: يُستخدم هذا المؤشر لقياس مدى تطور القطاع المالي وقدرته على دعم النمو الاقتصادي. ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية:

- نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تعكس حجم التمويل المتاح في الاقتصاد.

- مؤشر هامش الفائدة الحقيقي، الذي يقيس الفرق بين أسعار الفائدة على الاقتراض والإقراض بعد احتساب التضخم.

- نسبة رسملة سوق الأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تُعبر عن حجم السوق المالي وقدرته على جذب الاستثمارات.

2.4.2. مؤشر التعرض للمخاطرة المالية: يُقيّم هذا المؤشر مدى تعرض الاقتصاد للمخاطر المالية الخارجية والداخلية. ويتكون من مؤشرين رئيسيين:

- نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تُظهر مدى اعتماد الحكومة على التمويل الخارجي أو الداخلي لسد العجز.

- نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تعكس مدى اختلال التوازن في الميزان التجاري والمالي للدولة.

3.4.2. مقياس السلامة المالية: يُستخدم هذا المقياس لتقييم صحة وسلامة المؤسسات المالية وقدرتها على الصمود في وجه الأزمات. ويتضمن أربعة مؤشرات فرعية:

- نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، والتي تُظهر جودة محفظة القروض في القطاع المصرفي.

- نسبة العائد على الموجودات، التي تقيس كفاءة المؤسسات المالية في تحقيق الأرباح من أصولها.

- مؤشر نسبة السيولة الفعلية، الذي يُقيّم قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

- نسبة رأس المال التنظيمي إلى مخاطر الأصول المرجحة، والتي تُعبر عن مدى كفاية رأس المال في مواجهة المخاطر المالية المحتملة.

5.2. أسباب عدم الاستقرار المالي: تتعدد أسباب عدم الاستقرار المالي، والتي يمكن تصنيفها إلى عوامل داخلية ومؤسسية وخارجية، بالإضافة إلى ضعف السياسات والحوكمة. وفيما يلي تحليل لهذه العوامل (صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، 2015، صفحة 4،5) :

1.5.2. العوامل الداخلية للمؤسسة: تتمثل العوامل الداخلية في سوء تدفق المعلومات وتباينها، مما يعوق كفاءة أداء الأسواق المالية. يحدث ذلك عندما تكون هناك عدم تكافؤ في المعلومات(Information Asymmetry) بين الأطراف المشاركة في السوق، حيث يمتلك أحد الأطراف معلومات أكثر تفصيلًا عن المخاطر المحتملة والعوائد المتوقعة مقارنة بالأطراف الأخرى. يؤدي هذا التباين إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية، خاصة في حالات منح القروض لمقترضين غير معروفين جيدًا، مما يزيد من احتمالية تخلفهم عن السداد بسبب انخفاض الجدارة الائتمانية (Creditworthiness).

وعلى الرغم من أن المؤسسات المالية قد تعوض هذه المخاطر المرتفعة بفرض أسعار عائد أعلى على القروض عالية المخاطر، إلا أن هذا الإجراء قد يؤدي إلى نتائج عكسية. وذلك لأن المقترضين ذوي المخاطر العالية يكونون عادة على استعداد لدفع أسعار فائدة مرتفعة، مما يعزز من الاختيار السلبي (Adverse Selection) ويؤثر سلبًا على توازن أسعار العائد في السوق، مما يسهم في عدم الاستقرار المالي.

2.5.2. العوامل المؤسسية: تتعلق العوامل المؤسسية بوجود سياسات اقتصادية كلية غير مستقرة وغير متناسقة، مما يؤدي إلى أزمات أسعار الصرف. يحدث ذلك عندما تتعارض السياسات النقدية والمالية مع أسعار الصرف السائدة، مما يخلق حالة من عدم التوازن الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، قد تلجأ بعض الدول إلى الاقتراض المفرط من الخارج بعملات أجنبية، مما يؤدي إلى زيادة الدين العام وارتفاع عجز الموازنة. هذا الوضع يؤثر سلبًا على الموازنة العامة للدولة، ويضعف قدرتها على الحفاظ على الاستقرار المالي.

3.5.2. العوامل الخارجية: تشمل العوامل الخارجية مخاطر أسعار الصرف التي تواجهها الدول المقترضة من الخارج، مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات (Balance of Payments Deficit). كما أن ضعف النظام المالي في الأسواق الناشئة يجعلها أكثر عرضة للأزمات المالية، خاصة عندما يتردد المستثمرون الدوليون في الاستثمار في سندات الدين المقومة بالعملة المحلية. هذا التردد يزيد من عدم الاستقرار المالي، حيث يؤدي إلى انخفاض تدفقات رأس المال الأجنبي وزيادة الضغوط على العملة المحلية.

4.5.2. ضعف السياسات وقواعد الحوكمة: يعد وجود سياسات غير مستقرة وضعف قواعد الحوكمة من العوامل الرئيسية التي تسهم في عدم الاستقرار المالي. فغياب الشفافية وانتشار الممارسات غير السليمة قد يزيد من احتمالية حدوث الممارسات الاحتيالية (Fraudulent Practices)، مما يؤدي إلى تآكل الثقة في النظام المالي وزيادة حالة عدم الاستقرار.

6.2. تحديات الاستقرار المالي: هناك بعض التحديات العامة التي تواجه عدد كبير من الدول عند وضع هذا إطار الاستقرار المالي، ويمكن تضمينها حسب درجة خطورتها وصعوبة مواجهتها في المجموعات الثلاثة التالية (الشاذلي، 2014، صفحة 43):

- **المجموعة الأولى:** المشكلات التي تنشأ عن حدوث اضطرابات في مؤسسة أو سوق مالية واحدة، وتوجد احتمالات قوية بانتقال تبعاتها إلى النظام المالي بأكمله.

- **المجموعة الثانية:** مشكلات ترتبط بوجود اضطراب في أداء عدة مؤسسات كبرى بالقطاع المالي، وبما يزيد معها احتمالات انتقال تداعياتها إلى أسواق مالية أو مؤسسات أخرى تعمل في ذات النشاط.

- **المجموعة الثالثة:** المشكلات المترتبة عن حدوث اضطرابات واختلال في عدد من المؤسسات المالية، أو الأسواق المالية الرئيسية أو في البنية التحتية للقطاع المالي كنظام المدفوعات، وانتشارها في باقي المؤسسات المالية أو الأسواق، مثل أسواق المعاملات الآجلة، وأسواق النقد المتداول بين البنوك، وأسواق الأسهم.

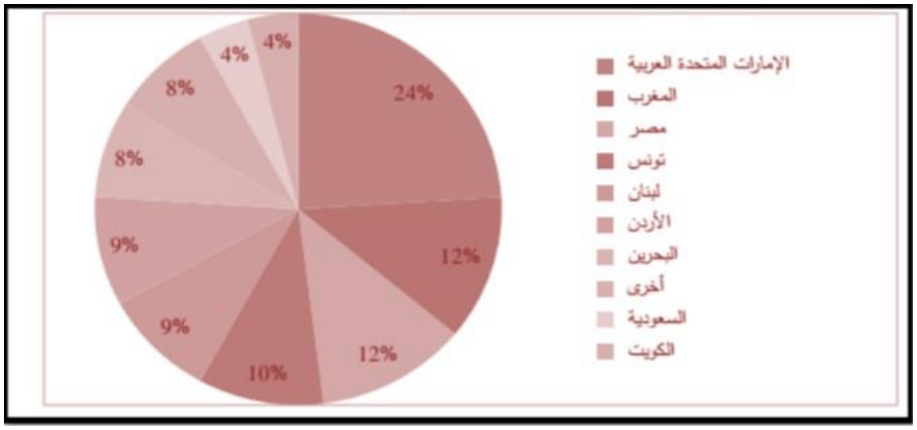
III- التكنولوجيا المالية ومدى تأثيرها على الاستقرار المالي بالدول العربية:

1. التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي في العالم العربي:

1.1. و اقع تطبيق التكنولوجيا المالية في الدول العربية

1.1.1. إحصائيات استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية: سعت الدول العربية إلى مواكبة التطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي وذلك بالتوجه إلى التعامل مع التكنولوجيا المالية في تقديمها للخدمات المالية بالاعتماد على التقنيات الجديدة التي جاءت بها التكنولوجيا المالية، والشكل الموالي يمثل معدلات استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية خلال سنة 2019:

الشكل (01): معدل استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية خلال سنة 2019



المصدر: (بن بزة؛ و لعلمي، 2021، صفحة 07)

من خلال الشكل يظهر مدى رغبة الدول العربية في التوجه نحو استخدام التكنولوجيا المالية، حيث تعتبر الإمارات العربية المتحدة من الدول السباقة إلى استخدم التكنولوجيا المالية حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة 24%، بعدها كل من المغرب ومصر بنسبة12 %، ثم تونس بنسبة 10%، ثم لبنان والأردن بنسبة 09%، ثم البحرين بنسبة 08%، واحتلت كل من الكويت والسعودية المراتب الأخيرة بنسبة 04%.

2.1.1. تطور استثمارات شركات التكنولوجيا الناشئة في الدول العربية: شهد تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية تطورا ملحوظا، حيث قدر عددها سنة 2013 ب 44 شركة، وارتفع إلى 250 شركة سنة 2017، كما ارتفع هذه العدد إلى 310 شركة سنة 2018، ووصل إلى 396 شركة خلال سنة 2020 ثم ارتفع إلى 465 شركة في بداية سنة 2022، أما بالنسبة للاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية فقد بلغت 287 مليون دولار في سنة 2019 وكان متوقعا أن تصل إلى 300 مليون دولار بحلول سنة 2025.

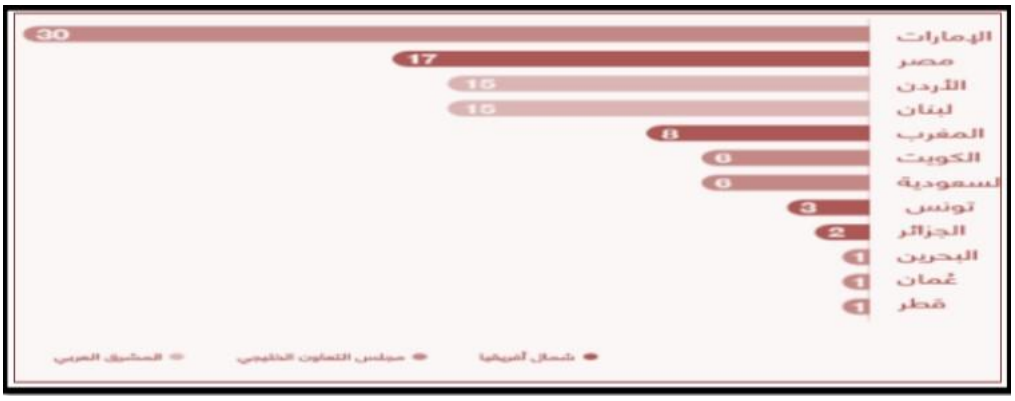
الشكل (02): عدد شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية خلال الفترة 2013 – 2018



المصدر: (بن بزة؛ و لعلمي، 2021، صفحة 08)

وتظهر نسب توزيع الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية في الدول العربية من خلال الشكل الموالي:

الشكل (03): توزيع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الدول العربية

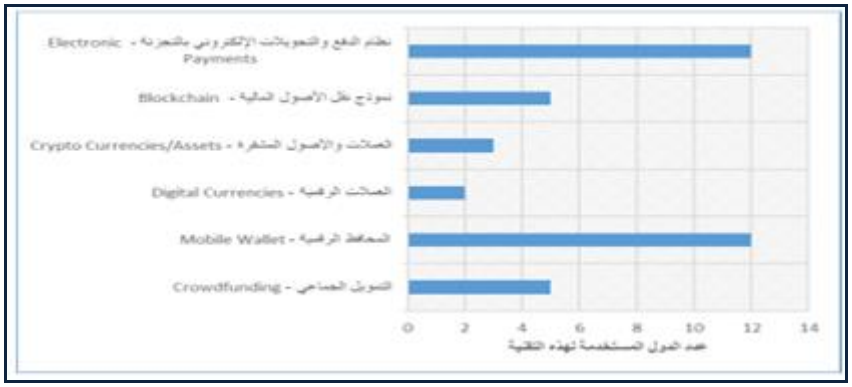


المصدر: (بن بزة؛ و لعلمي، 2021، صفحة 09)

من خلال الشكل يظهر أن هناك تفاوت في عدد تركز شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية حيث تعتبر 4 دول من أصل 12 دولة أي 73% من جميع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تتركز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا يعكس حقيقة أن هذه المناطق تمتلك البيئات الأكثر تقدما للشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية والتي نمت بشكل كبير بفضل الدعم الحكومي، وانخراط القطاع الخاص، ومستوى الثقافة الجيد، والاستقرار السياسي.

3.1.1. تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الدول العربية

الشكل (04): أهم التقنيات المالية الحديثة المستخدمة في الدول العربية



المصدر: (صندوق النقد العربي، الاستقرار المالي في الدول العربية، 2024، صفحة 173)

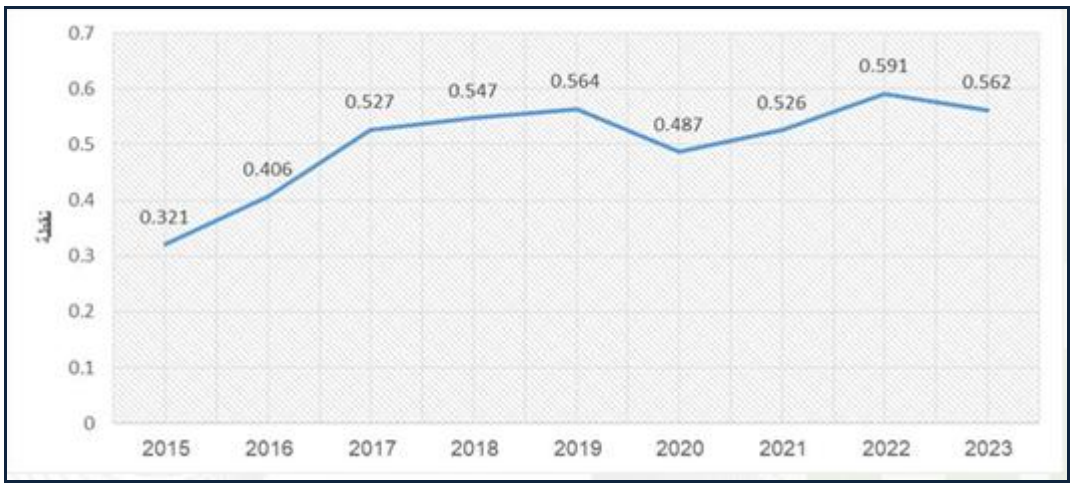
في سياق التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده قطاع الخدمات المالية، واصل قطاع التقنيات المالية الحديثة (Fintech) تطوره بوتيرة متسارعة خلال السنوات الخمس الماضية، مما يعكس ديناميكية القطاع وقدرته على التكيف مع المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية .فقد شهدت صناعة التقنيات المالية الحديثة نمواً ملحوظاً من حيث عدد الشركات الناشئة التي دخلت السوق، حيث زاد عدد شركات Fintech المرخصة بشكل كبير ليصل إلى 1.178 شركة بحلول نهاية عام 2023، مقارنة

بـ 1,081شركة في عام .2022 هذا النمو يعكس الزخم المتزايد الذي يشهده القطاع، والذي يمكن تفسيره من خلال التطورات التشريعية والتنظيمية التي شهدتها العديد من الدول، بالإضافة إلى الاستثمارات الكبيرة التي تم ضخها في هذا المجال.

من الجدير بالذكر أن عدد شركات التقنيات المالية الحديثة قد تضاعف لأكثر من 15 مرة منذ عام2018 ، مما يشير إلى طفرة نوعية في هذا القطاع الحيوي .وقد تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة الدول العربية في هذا المجال، حيث استحوذت على نصيب الأسد من الشركات المرخصة، حيث بلغ عددها 700 شركة، وهو ما يعكس البيئة الداعمة والسياسات الحكومية المشجعة التي تتبناها الدولة لجذب الاستثمارات في قطاع التقنيات المالية .وقد بلغت حجم الاستثمارات في هذا القطاع في الإمارات نحو 1.3 مليار دولار أمريكي، مما يعكس الثقة الكبيرة التي يوليها المستثمرون لهذا السوق الواعد. تليها في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية، حيث بلغ عدد شركات التقنيات المالية المرخصة فيها 216 شركة بحلول نهاية عام2023 هذا النمو يمكن أن يعزى إلى الإصلاحات الاقتصادية والجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة في سبيل تنظيم وترخيص ورقابة شركات التقنيات المالية، مما يعزز من جاذبية السوق السعودي للاستثمارات في هذا القطاع.

2.1. مؤشرات الاستقرار المالي في الدول العربية:

الشكل (05): قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2023)



المصدر: (صندوق النقد العربي، الاستقرار المالي في الدول العربية، 2024، صفحة 123)

من الملاحظ أن قيمة مؤشر الاستقرار المالي قد تحسنت في نهاية عام 2021 لتبلغ 0.526 نقطة مقابل 0.487 نقطة في نهاية عام 2020، وقد جاء ارتفاع المؤشر في نهاية عام 2021 مدفوعا بتحسن المؤشرات المالية والاقتصادية نتيجة للجهود التي بذلتها الدول العربية للحد من تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على الاستقرار المالي، خصوصا بعد انخفاض قيمة المؤشر في نهاية عام 2020 كنتيجة طبيعية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد وأثرها على اقتصاديات الدول العربية. تجدر الإشارة إلى أن قيمة المؤشر بلغت في نهاية عام 2019 حوالي 0.564 نقطة، علما أن قيمة المؤشر بلغت 0.547 نقطة، و 0.527 نقطة، و 0.406 نقطة، و0.321 نقطة في نهاية الأعوام 2018 و 2017 و 2016 و 2015 على التوالي. بالرغم من تداعيات جائحة كورونا غير المسبوقة وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات الدول العربية، إضافة إلى الظروف والتحديات التي تواجهها بعض الدول العربية، إلا أن المؤشر استطاع أن يتعافى بمقدار مقبول في عام 2021 مقارنة

مع عام 2020، إذ بلغ مقدار الارتفاع 0.030 نقطة، علما أن قيمة المؤشر في عام 2021 حققت مستوى أعلى من متوسط قيمة المؤشر للفترة ما قبل جائحة كورونا (2015-2019) الذي بلغ حوالي 0.473 نقطة. ومع ذلك، شهد المؤشر تراجعاً طفيفاً في نهاية عام 2023 مقارنة بنهاية عام 2022، حيث انخفض إلى 0.562 نقطة في نهاية عام 2023 مقابل 0.591 نقطة في نهاية عام 2022. هذا التراجع يمكن تفسيره من خلال التقلبات في الأسواق المالية وتأثيرها على مؤشر سوق رأس المال ومؤشر فجوة الائتمان، اللذين شهدا انخفاضاً ملحوظاً.

من الناحية الاقتصادية، يمكن تفسير هذا التراجع من خلال عدة عوامل. أولاً، مؤشر سوق رأس المال قد تأثر سلباً بسبب التقلبات في أسعار الأصول وزيادة المخاطر النظامية في الأسواق المالية. ثانياً، فجوة الائتمان، التي تعكس الفرق بين الطلب على الائتمان وتوافره، قد شهدت اتساعاً بسبب القيود الائتمانية وارتفاع معدلات الفائدة، مما أدى إلى زيادة تكاليف الاقتراض على الشركات والأفراد.

على الرغم من هذا التراجع الطفيف، إلا أن مؤشر الاستقرار المالي لا يزال مرتفعاً نسبياً عند مقارنته بالفترة بين 2015 و2021، مما يشير إلى استقرار نسبي في النظام المالي. هذا التحسن النسبي يعزى إلى تحسن مؤشرين فرعيين آخرين وهما مؤشر القطاع المصرفي ومؤشر الاقتصاد الكلي. مؤشر القطاع المصرفي قد تحسن بفضل زيادة رأس المال والسيولة لدى البنوك، بالإضافة إلى تحسن مؤشرات الربحية ونوعية الأصول. من ناحية أخرى، مؤشر الاقتصاد الكلي استفاد من تحسن النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة، مما يعكس **استقراراً في الأوضاع الاقتصادية العامة.

تجدر الإشارة إلى أن مؤشر الاستقرار المالي يتميز بـ الحساسية العالية،حيث أن أي تغير طفيف في أي من مؤشراته الفرعية يمكن أن يؤثر بشكل كبير على أدائه العام. هذا يعني أن مراقبة المؤشرات الفرعية و**تحليلها بشكل دقيق أمر ضروري لضمان استدامة الاستقرار المالي والتنبؤ بأي مخاطر محتملة قد تهدد النظام المالي.

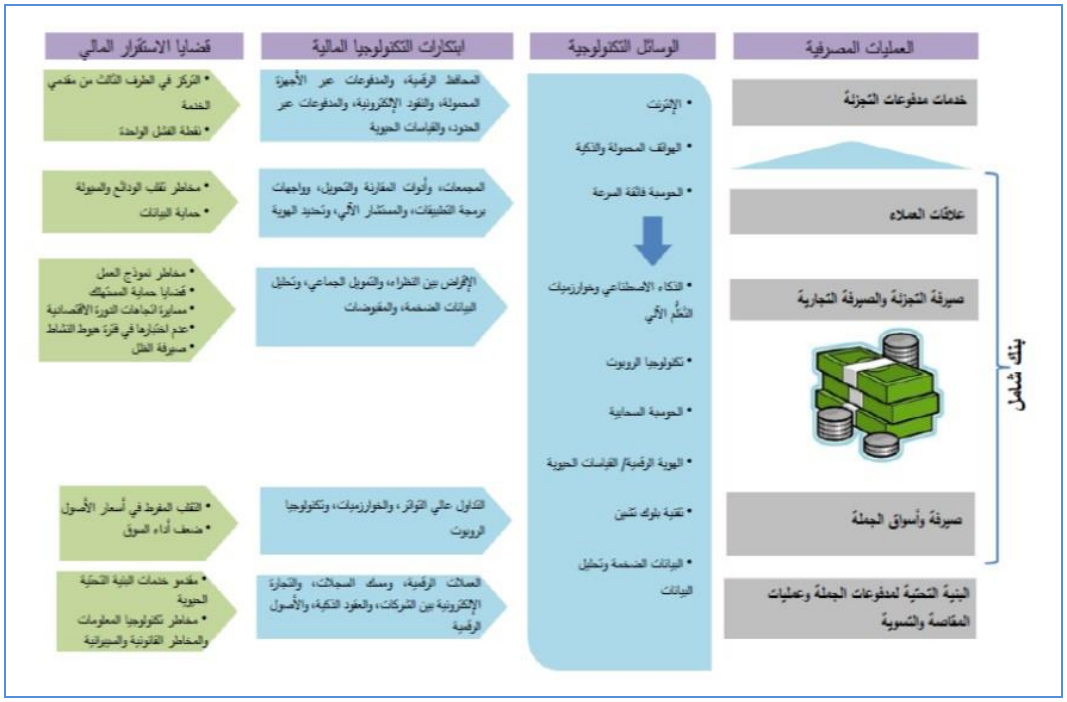
2. العلاقة بين التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي:

لا يزال الجدل قائمًا حول تأثير التكنولوجيا المالية (FinTech) على الاستقرار المالي، سواء بتعزيزه أو زعزعته. من جهة، تسهم التكنولوجيا المالية في خفض التكاليف، وتسريع العمليات، وتوسيع الشمول المالي، خاصة للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر إلى الخدمات المصرفية التقليدية. كما تعزز كفاءة الحكومات والبنوك عبر المنصات الرقمية والحلول التكنولوجية المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي، لتحسين إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي. ومع ذلك، تظل مخاطر مثل التهديدات السيبرانية وعدم كفاية التنظيم قائمة، مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي إذا لم تُدار بشكل فعال (زاوية، 2019، صفحة 09).

من ناحية أخرى، يمكن أن تُعرِّض التكنولوجيا المالية النظام المالي لمخاطر جسيمة، لا سيما من خلال الاعتماد المفرط على جهات خارجية (Outsourcing)، حيث تعتمد المؤسسات المالية بشكل كبير على مزودي خدمات الطرف الثالث (Third-Party Service Providers) مثل خدمات الحوسبة السحابية (Cloud Computing) وإدارة البيانات (Data Management) لتقديم الحلول التكنولوجية اللازمة لمنتجاتها وخدماتها. بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه منتجات وعمليات التكنولوجيا المالية التابعة لجهات خارجية أعطالًا مفاجئة وغير متوقعة (Unexpected Failures)، مما قد يزيد من حدة المخاطر النظامية (Systemic Risks) داخل النظام المالي. كما يُعد صعود شركات التكنولوجيا المالية الكبرى (BigTech) ذات النفوذ الواسع، مثل (أمازون، غوغل، أبل)، مصدرًا آخر للتهديدات، حيث يمكن أن تُحدث اضطرابات كبيرة (Market Disruptions) وتُعزز

من المخاطر الإلكترونية (Cybersecurity Risks)، مما قد يؤدي في النهاية إلى زعزعة الاستقرار المالي (Financial Instability) (Ozili, 2023, p. 27).

الشكل رقم (05): ابتكارات التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي



المصدر: (زاوية، 2019، صفحة 09)

3. فوائد ومخاطر التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي:

1.3. فوائد التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي: تشير الأدبيات الأكاديمية إلى أن الابتكارات التكنولوجية في القطاع المالي تسهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار المالي من خلال عدة آليات رئيسية (Sakir & Melek, 2021, p. 21) :

- **خفض التكاليف وزيادة الكفاءة:** تُسهم التكنولوجيا المالية في تقليل التكاليف التشغيلية، وتعزيز الكفاءة، وزيادة الشفافية، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية.

- **اللامركزية وتنويع المخاطر:** تؤدي التكنولوجيا المالية إلى تعزيز اللامركزية في أنظمة الإقراض، مما يسهم في تنويع المخاطر المالية ويقلل من تأثير الصدمات المالية في بعض الحالات. كما أن الأنظمة اللامركزية، عند تأمينها بشكل فعّال، تُظهر مرونة أعلى في مواجهة المخاطر السيبرانية مقارنة بالأنظمة المركزية، خاصة في مجالات حفظ السجلات وتقديم الخدمات.

- **التطورات التكنولوجية في الخدمات المالية:** تشمل هذه التطورات استخدام تقنيات متقدمة مثل معالجة البيانات الضخمة (Big Data) وأتمتة عمليات منح القروض، مما يعزز دقة وكفاءة العمليات المالية.

- **تعزيز كفاءة نماذج الأعمال:** يمكن للتطبيقات التكنولوجية والمشورة الآلية (Robo-Advisory) أن تعزز كفاءة نماذج الأعمال للمؤسسات المالية القائمة، مما يسهم في تحسين أدائها وقدرتها التنافسية.

- **توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية:** تُظهر الآثار الإيجابية للتكنولوجيا المالية في مجالات مثل أنظمة الدفع الرقمية، والإقراض عبر المنصات الإلكترونية، والخدمات الاستشارية الآلية، وتقنيات التأمين (InsurTech)، دورًا محوريًا في زيادة الشمول المالي وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لفئات أوسع من المجتمع.

هذه الفوائد مجتمعة تُبرز الدور التحويلي للتكنولوجيا المالية في تعزيز الاستقرار المالي من خلال تحسين الكفاءة، وتقليل المخاطر، وزيادة الشفافية، وتوسيع نطاق الخدمات المالية.

2.3. مخاطر التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي: يمكن إيجاز مخاطر التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي فيا يلي (Sakir & Melek, 2021, p. 22):

- المخاطر المالية الجزئية والكلية الناتجة عن التكنولوجيا المالية، والتي تشمل المخاطر المالية والتشغيلية. تتمثل المخاطر المالية في عدم تطابق آجال الاستحقاق، وعدم توازن السيولة، والاستخدام المفرط للرافعة المالية. أما المخاطر التشغيلية فتشمل المخاطر الإلكترونية، والاعتماد على أطراف ثالثة، والمخاطر التنظيمية؛

- تُعد الهجمات الإلكترونية تهديدًا متصاعدًا للنظام المالي بأكمله، حيث يُحتمل أن تؤدي الاضطرابات في خدمات الأطراف الخارجية، مثل الخدمات المالية المعتمدة على الحوسبة السحابية، إلى مخاطر نظامية؛

- نظرًا للوتيرة السريعة التي تتسم بها أنشطة التكنولوجيا المالية، قد يزداد تقلب أسعار الأصول، مما يجعل النظام المالي أكثر عرضة للتأثر بالمخاطر؛

- على الرغم من قدرة التكنولوجيا المالية على تعزيز الرفاهية الاقتصادية، إلا أنه يتوجب وضع أطر تنظيمية تضمن استفادة النظام المالي من الابتكارات التكنولوجية دون المساس بسلامته واستقراره.

4. مستقبل التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي:

تعتمد أغلبية المؤسسات المالية على الأنظمة الرقمية المتقدمة في مجال التكنولوجيا المالية لتعزيز كفاءة عملياتها، ودعم عمليات اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتقديم خدمات مالية أكثر تطورًا للعملاء، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية في الإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وبالتالي، فإن مستقبل الاستقرار المالي سيكون مرتبطًا بشكل وثيق بالتفاعل بين النظام المالي والأنظمة الرقمية. حيث سيتم تحقيق الاستقرار المالي من خلال التوازن المشترك بين استقرار المؤسسات المالية والاستقرار التشغيلي للأنظمة الرقمية التي تدعمها. وسيتطلب ذلك من الجهات الرقابية والمنظمين الماليين تعزيز آليات مراقبة المخاطر المالية التقليدية، إلى جانب مراقبة المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك مخاطر الأمن السيبراني. كما يتعين عليهم إجراء تقييمات مستمرة لتأثير هذه المخاطر الرقمية على استقرار المؤسسات المالية المعتمدة على هذه الأنظمة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تشمل عمليات المراقبة البنية التحتية لتكنولوجيا العملات الرقمية والمشفرة. ويجب على المنظمين تطبيق اختبارات الضغط بشكل منتظم على البنية التحتية التكنولوجية التي تدعم الخدمات المالية، للتأكد من أن المخاطر المحتملة ليست منهجية ويمكن إدارتها ضمن أطر إدارة المخاطر الحالية. كما يتعين على التنظيم الاحترازي الجزئي توفير ضوابط قوية تمكن المؤسسات المالية الفردية من مواجهة الصدمات الناتجة عن مخاطر الأمن السيبراني والمخاطر التكنولوجية الأخرى. في حين يجب أن يركز التنظيم الاحترازي الكلي على تعزيز

الضوابط التي تزيد من مرونة النظام المالي وقدرته على تحمل الصدمات الناجمة عن الهجمات السيبرانية الواسعة النطاق أو الأعطال التكنولوجية الكبرى (Ozili, 2023, p. 30).

IV- الخلاصة:

اتخذت الدول العربية خطوات استراتيجية نحو تعزيز وتطوير خدماتها المالية من خلال تبني الابتكارات والتطبيقات المتقدمة في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech). وقد أسفرت هذه الجهود عن تحسن ملحوظ في مؤشرات الاستقرار المالي، فضلاً عن تعزيز المؤشرات المالية والاقتصادية الكلية. هذه التطورات تعكس التزامًا جادًا بتحقيق التقدم في القطاع المالي، بما يتماشى مع التوجهات العالمية الحديثة نحو الرقمنة والابتكار في الخدمات المالية.

1. النتائج: على ضوء ما تم عرضه في هذه الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تُعرف التكنولوجيا المالية بأنها ابتكارات تُستخدم في تقديم الخدمات المالية عبر نماذج أعمال وتطبيقات وعمليات ومنتجات جديدة، مما يُسهل الوصول إليها والاستفادة منها من قبل شريحة واسعة من المستخدمين؛

- يُقصد بالاستقرار المالي تحقيق التوازن في جميع مكونات القطاع المالي، بما في ذلك المؤسسات المالية والأسواق النقدية والمالية، بالإضافة إلى استقرار البنية التحتية المالية، مع تعزيز مرونة النظام المالي وقدرته على مواجهة الأزمات؛

- سعت الدول العربية إلى تبني التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المالية من خلال الاعتماد على التقنيات الحديثة، ويتجلى ذلك في النمو الملحوظ لعدد شركات التكنولوجيا المالية، حيث ارتفع عددها من 44 شركة في عام 2013 إلى 465 شركة في بداية عام 2022. كما بلغت الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية في الدول العربية 287 مليون دولار في عام 2019، مع توقعات بوصولها إلى 300 مليون دولار بحلول عام 2025؛

- شهد مؤشر الاستقرار المالي انخفاضاً طفيفاً بنهاية عام 2023 مقارنة بنهاية عام 2022، حيث تراجع إلى 0.562 نقطة مقابل 0.591 نقطة على التوالي. يُعزى هذا التراجع إلى التقلبات في الأسواق المالية وتأثيرها السلبي على مؤشر سوق رأس المال ومؤشر فجوة الائتمان، اللذين سجلا انخفاضاً ملحوظاً؛

- توفر التكنولوجيا المالية فرصاً كبيرة، مثل خفض التكاليف على العملاء، وتسهيل عمليات الدفع الفوري، وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية لجميع الفئات المجتمعية. كما يمكن للبنوك الاعتماد على الأدوات التكنولوجية والبرمجيات المتقدمة لتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحسين إدارة المخاطر، وتعزيز الامتثال للأنظمة والقوانين، مما يدعم الحفاظ على الاستقرار المالي؛

- قد تُعرض التكنولوجيا المالية النظام المالي لمخاطر محتملة، خاصة تلك المتعلقة بمخاطر الطرف الثالث، عندما تعتمد المؤسسات المالية بشكل كبير على مزودي خدمات خارجيين (مثل الحوسبة السحابية وخدمات البيانات) لتوفير التقنيات المستخدمة في منتجاتها وخدماتها. كما تزيد المخاطر الإلكترونية، مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي.

2. التوصيات: بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن صياغة التوصيات التالية:

- يوصى بضرورة توفر بنية تحتية متطورة وبيئة أعمال محفزة في نظام التكنولوجيا المالية لتمكين الاستفادة الكاملة من الابتكارات والتطبيقات المالية الحديثة، بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي؛

- ينبغي وضع تشريعات وضوابط تنظيمية محددة وواضحة قبل تبني أي تقنية مالية مبتكرة في مجالات التمويل والاستثمار، وذلك لتخفيف المخاطر المحتملة وضمان تطبيق آمن وفعال؛

- يوصى بالاستثمار في تدريب الكوادر المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية، والاستفادة من الخبرات المتراكمة في قطاع الخدمات المالية، مع التركيز على جذب الكفاءات الموهوبة متعددة اللغات لتعزيز التنافسية العالمية؛

- يجب اعتماد استراتيجيات تسويقية متعددة لتعريف العملاء بالخدمات المالية الجديدة التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، مع التأكيد على موثوقيتها وسهولة استخدامها؛

- يوصى بدراسة وتطبيق الدروس المستفادة من تجارب الدول المتقدمة التي نجحت في تطبيق ابتكارات التكنولوجيا المالية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، سنغافورة، وسويسرا، للوقوف على عوامل النجاح وتكييفها مع السياقات المحلية.

الإحالات والمراجع:

Ozili, P. K. (2023). CBDC, "**Fintech and cryptocurrency for financial Inclusion and financial stability",** Published in: Digital Policy, Regulation and Governance Journal, Central Bank of Nigeria, p 30 .

Sakir, S., & Melek, A. (2021). **"Accounting, Finance, Sustainability, Governance. Economics and Finance"** , Economics and Financ journal, Vol (1), Faculty of Economics and Administrative Sciences, Department of Business, Balikesir University, p 22.

ابتسام علي حسين، شذى جبر عبد الحسين، و وفاء أبو كسارة. (2020). دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة. *مجلة الإدارة والاقتصاد* (120)، ص 51.

أبوبكرعلي هيوا، و مصطفى رسول بهلين. (2022). خدمات وأدوات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية. *مجلة جامعة التنمية البشرية ، 08* (03)، ص 51.

أحمد شفيق الشاذلي. (2014).*الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه*. صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، ص 43.

تعيسة، زواويد؛، و لزهاري حجاج. (2018). التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع والآفاق. *مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 07* (03).

حنان فاطنة بوخاري. (2022). دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية - عرض لتجارب دول رائدة -. *مجلة البشائر الاقتصادية ، 08* (02)، الجزائر، ص، ص 110، 111.

حيزية قريوع بنية، و ابتسام عيلوش. (2018). تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصادية جديدة. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 07* (03)، الجزائر، ص 40.

حيزية، بنية، و محمد بنية. (2020). الابتكار والتكنولوجيا في التمويل الإسلامي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية -التجربة الماليزية نموذجا-.*المجلة الجزائرية للإدارة والتسويق* (01)، الجزائر، صن ص 05، 06.

رحيمة بن عيني. (2022). أثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية: دراسة قياسية للفترة 2004-2020. *مجلة مجامع المعرفة ، 08* (03)، الجزائر، ص 194.

رشيدة؛ زاوية. (26 سبتمبر, 2019). التكنولوجيا المالية ودورها في تسريع الشمول المالي من أجل تنمية مستدامة. *ملتقى وطني بعنوان: صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية* .

سمية، بن بزة؛، و شيماء لعلمي. (24 - 25 نوفمبر, 2021). ابتكارات التكنولوجيا المالي ومساهمتها في تحقيق أهداف الشمول المالي - واقع وتحديات -. *الملتقى الدولي الثامن حول التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام (الواقع، الفرص، التحديات)* .

صالح طالم. (2022). اسهامات تطبيقات التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية - منصات التمويل الجماعي الإسلامية نموذجا -. *مجلة دفاتر اقتصادية ، 13* (02)، الجزائر، ص،ص 51، 52.

صندوق النقد العربي. (2024).*الاستقرار المالي في الدول العربية 2024*. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الإمارات العربية المتحدة.

عبد الكريم أحمد قندوز، و سفيان حميدة قعلول. (2020). الصناعة المالية الاسلامية بدول المغرب العربي: الواقع التحديات والآفاق. *دراسات معهد التدريب العربي وبناء القدرات*،(01)، *الامارات العربية المتحدة، ص 21*.

عمار صغير. (2021). دراسة العلاقة بين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ECM للفترة 2000-2018. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، 12* (02)، الجزائر، ص 75.

صندوق النقد العربي. (2015). *العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي*.، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، الامارات العربية التحدة.

مصطفى سلام عبد الرضا. (2020). التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية* (03)، الجزائر، ص، ص 129، 130.

مليكة بن علقمة، و يوسف سائحي. (2018). دور التكنولوجيا المالية ودعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 07* (03)،الجزائر، ص 93.

نسرين رحال. (2021). *دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي: دراسة تحليلية الجزائر خلال فترة 211-2017*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ص، ص 23، 24.

نور الدين كروش. (2020). مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ، 04* (02)، الجزائر، ص 118.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

عايدة فراحات، بن يوسف خلف الله (2026)، **الاستفادة من التكنولوجيا المالية لتحقيق الاستقرار المالي في العالم العربي: تحليل الو اقع واستشراف للمستقبل**، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية قتصادية والادارية، المجلد08(العدد01)، الجزائر : المركز الجامعي أفلو، الجزائر ص.ص 39-59